



بيان الجمهورية التونسية

خلال النقاش العام للجنة نزع السلاح والأمن الدولي

- اللجنة الأولى -

السيد الرئيس،

في البداية أتقدم إليكم بالتهنئة بمناسبة توليكم رئاسة اللجنة الأولى، متمنياً لكم التوفيق في إدارة أعمالها. كما أعرب لكم ولأعضاء المكتب عن دعمنا لجهودكم لإنجاح أشغال اللجنة في دورتها الحالية.

وينضم وفد بلادي إلى البيانات الملقاة نيابة عن المجموعة العربية والمجموعة الإفريقية ومجموعة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

تُعرب تونس عن تقديرها للدور الهام الذي تقوم به لجنة نزع السلاح والأمن الدولي في دعم الجهود الرامية إلى نزع أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها، بما يساهم في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، لا سيّما مع استمرار النزاعات والأزمات وتفاقمها في عدّة مناطق في العالم واحتدام الصراعات الإقليمية والدولية وتراجع الثقة في منظومة القانون الدولي وإعادة الاعتبار للشرعية الدولية وللعمل متعدد الأطراف.

ومن هذا المنطلق، تؤكد بلادي على ضرورة تعزيز الجهود الدولية لوضع حدّ
للاتجار غير المشروع في الأسلحة بشتى أنواعها ومنع تحوز الجماعات والتنظيمات
الإرهابية عليها، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية.

كما نشير إلى وضع بلادي سنة 2025 تحت شعار "سنة تعزيز العمل متعدد
الأطراف وتدعيم التعاون مع منظمة الأمم المتحدة". وتفعيلاً لهذا الشعار، قامت
تونس، بالشراكة مع إدارة الأمم المتحدة لعمليات السلام، بتنظيم مؤتمر دولي حول
دور القوات المسلحة في حماية المدنيين في عمليات السلام، وذلك يومي 10 – 11
جويلية 2025.

السيد الرئيس،

إن ارتفاع الاستثمارات في مجال الأسلحة وأدوات الحرب والدمار بما فيها
الأسلحة النووية، في الوقت الذي تتراجع فيه ميزانيات حفظ السلام والتنمية
المستدامة، تمثل مؤشرات خطيرة تهدد السلم والأمن الدوليين. وعليه، تدعو تونس
إلى الاستثمار في السلم والتنمية الدولية عوضاً عن الاستثمار في الحرب. والانخراط
في سباق نزع السلاح عوضاً عن سباق التسليح.

وتعتبر تونس أنّ تفعيل الآليات الأممية لنزع السلاح وضمان نجاتها يستوجب الانخراط الجادّ والمسؤول وتوفّر الإرادة السياسية الحقيقية لجميع الدول دون استثناء.

كما يتطلّب التزام جميع الأطراف بتنفيذ اتفاقيات منع الانتشار وحظر التجارب النووية، وكذلك الحرص على تطبيق معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية وصولاً إلى القضاء على هذه الأسلحة كضامن وحيد لعدم استخدامها أو التهديد بها.

وفي هذا الإطار، تجدد تونس تأكيدها على ضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط دون تأخير. وتدعو جميع الدول إلى الانخراط في هذا المسار وإلى تبني مفهوم جديد للأمن وللمصير المشترك، يقوم على تعزيز مقومات الحياة والتنمية عبر الاستثمار في السلم لا في الحرب.

السيد الرئيس،

تجدد تونس التأكيد على حقّ جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، لا سيّما في المجالات العلمية والطبية والصناعية والبيئية وفي دفع مسارات تحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، تدعو المنظمات الدولية، لاسيما منها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى مزيد تعزيز دعم الدول في تطوير الإطارات الوطنية لتعزيز خبراتهم في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وعلى صعيد آخر، تؤكد تونس على أهمية تركيز الجهود الدولية في الفضاء الخارجي على استخدامه للأغراض السلمية فقط. كما تدعو إلى توحيد الجهود الدولية الهادفة إلى الإبقاء على الفضاء الخارجي بعيدا عن سباقات التسلح والصراعات.

وفي الختام، تجدد تونس دعمها الثابت والمبدئي لحقّ الشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف والتي لا تسقط بالتقادم، وفي مقدمتها الحقّ في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة، على كلّ أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

وشكرا السيّد الرئيس